الرأسمالية تستغل الأمة وما زال الحكام يروجون لها

(مترجم)

الخبر:

ازدياد عدد الأشخاص العاطلين عن العمل الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فأكثر بـ1,259,000 إلى 4,668,000 شخصا في الفترة من كانون الثاني/يناير 2019 في تركيا مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وسجل معدل البطالة 14.7% بزيادة قدرها 3.9 نقطة مئوية.

وازداد معدل البطالة في كانون الثاني/يناير بمقدار 1.2 نقطة مئوية مقارنة بالشهر السابق، وفي الفترة نفسها، سجل معدل البطالة غير الزراعية 16.8% بزيادة قدرها 4.1 نقطة مئوية، وفي حين إن معدل البطالة بين الشباب بما في ذلك الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 عاماً كان 26.7% بزيادة قدرها 6.8 نقطة مئوية، فإن معدل البطالة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 حدثت بنسبة 15.0% بزيادة قدرها 3.9 نقطه مئوية. (2019/04/15)

التعليق:

يقترب المعدل الرسمي للبطالة بنسبه 15%، مع إضافة العاطلين عن العمل غير الرسميين (الذين لا يسجلون كعاطلين عن العمالة على الرغم من أنهم كذلك)، وترتفع نسبة البطالة إلى أكثر من 20%، وارتفاع البطالة بين الشباب تصل إلى 27٪، وهذه النسب تمهيد لمصيبة كبيرة، ويبدو أن معدلات البطالة ستصل، مع استمرار الرأسمالية، إلى نسب أعلى في الأشهر والسنوات المقبلة، وفي الفترة التي بلغت فيها معدلات البطالة أعلى معدلاتها خلال العقد الماضي، تزداد الظروف المعيشية سوءا يوما بعد يوم، نتيجة للسياسات الاقتصادية الخاطئة، وارتفاع معدلات التضخم، والبنوك الربوية من أجل الحفاظ على الاقتصاد، ومدفوعات الربا العالية التي تم الحصول عليها من البلاد، ويتم تحميل المجتمع تكاليف الترقيات المقدمة للنبلاء، والمجتمع يدفع هذا كله مع ارتفاع الضرائب والزيادات والبطالة.

الحكام الذين كانوا يديرون الاقتصاد بسياسات أموال المضاربة، لم يسعوا أبدا لصالح رعاياهم واعتمدوا سياسات خادعة كمبدأ بأعداد خيالية. وقد أظهرت الأرقام المبالغ فيها، والكعك وأوقات الجعة، وانخفاض القوه الشرائية مع ازدياد البطالة، أن الإعلان عن الحزم الاقتصادية الواحدة تلو الأخرى لم يحل مشاكل الناس، هذه الحزم موجهة لمصالح الرأسماليين الكبار من أجل زيادة أرباحهم، ولكن هذه السياسات والحزم لا تعني أي شيء للناس.

وعلى الرغم من غنى البلاد بالموارد، إلا أن أغلب أهلها محكوم عليهم بالعيش في فقر مدقع، كيف يمكن عدم الحصول على الخضروات والمنتجات الزراعية في بلد زراعي؟! لا يمكن العثور على أي تفسير منطقي لهذا التناقض، فمن ناحية يتعرض أبناء الأمة للاضطهاد بقسوة الرأسمالية،

بجعلهم يعملون فقط من أجل لقمة عيشهم، ومن ناحية أخرى، يُطردون من وظائفهم ويضعون موقفا أكثر حرجا، ويلخص هذا الظرف بالفعل حال المسلمين في كافة البلاد الإسلامية.

ومما لا شك فيه أن أسوأ كارثة واجهتها الأمة الإسلامية هي الرأسمالية، الرأسمالية المحيطة في جميع أنحاء الحياة، ولا سيما الحكام الرأسماليون الذين يسببون البطالة والفقر والجوع، من خلال دعوة هؤلاء الحكام.

إن الرأسمالية، العاجزة عن حل مشاكل الإنسان، لا تناسب الإنسان، فهي غير إنسانية وغير إسلامية، ومع ذلك فإنها لا تزال تحاول أن تنفذ بين المسلمين، هذه إهانة لمجد الإنسان، وبما أنه لا توجد نهاية للفقر والفساد والسطو والبطالة داخل النظام الرأسمالي، فإنه بذلك يضحى بالطاقة والفرص المتاحة لعامة الناس لصالح أقلية صغيرة.

الحل الوحيد لهذه القضية هو تطبيق الإسلام في الحياة برمتها، لأنه لن يكون هناك ربا، ولا سوق للأوراق المالية وستكون الأموال لا قيمة لها، وسوف ينشأ نظام متسق يعتمد على الذهب والفضة وسيكون بعيداً كل البعد عن الأزمات والتضخم، حيث سيكون نظاما اقتصاديا ثابتا من المستحيل بمشيئة الله مواجهة البطالة والمجاعة وارتفاع تكلفة المعيشة لأن هذه الأمور ستكون إلزامية لاستخدام جميع أنواع الموارد بطريقة صحيحة مثل المناطق المزروعة، وموارد الطاقة، والمعادن والصناعة.

مرة أخرى، بفضل آلية حكم النظام الإسلامي الرائعة، والأهم من ذلك مخافة الله المتركزة في النظام نفسه، وبذلك سيمنع الفساد والسطو والهدر كما هو الحال في الرأسمالية، واليوم، فإن أبناء الأمة الذين يعملون بوحشية من أجل الفول السوداني، سيعملون في ذلك اليوم بسعادة في ظل ظروف إنسانية وسيكسبون أيضا أجورهم كاملة، لأن دولة الخلافة ستؤمن أعمالا لأولئك الذين يعانون من البطالة، ولن يقلق أحد أبدا بعدها.

النظام الوحيد الذي يضمن حياة متسقة قائمة وفقا لأوامر الله سبحانه وتعالى، والذي سيحمي شرف الإنسان ومجده وكرامته، وسيضمن رفاهيته كما يجب أن تكون، هو نظام الإسلام الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

﴿لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

أحمد سابا